

Distr.: Limited  
19 February 2014  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

٢٠١٤-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية

العامة: استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج

عملها المتصلة بحالة الفئات الاجتماعية

### دولة بوليفيا المتعددة القوميات<sup>\*\*\*</sup>: مشروع قرار

توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع

القرار التالي:

الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة وما بعدها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٨٢/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

و ٢٣٧/٤٧ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و ١٤٢/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٨١/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١٢٤/٥٤

المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١١٣/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠١ و ١٦٤/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ١٥/٥٨ المؤرخ ٣ كانون

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

\*\* وفقاً للمادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١١١/٥٩ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٣٣/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٢٩/٦٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ١٣٣/٦٤ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٢٦/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ١٤٢/٦٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المتعلقة بإعلان السنة الدولية للأسرة والأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العاشرة والذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بهما،

**وإذ يسلم** بأن التحضيرات للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية والاحتفال بها يتيحان فرصة مفيدة لتوجيه مزيد من الانتباه إلى أهداف السنة من أجل تعزيز التعاون على جميع المستويات بشأن المسائل المتعلقة بالأسرة ولاتخاذ إجراءات منسقة لتعزيز السياسات والبرامج التي محورها الأسرة كجزء من نهج شامل متكامل إزاء التنمية،

**وإذ يسلم أيضا** بأن متابعة السنة الدولية للأسرة جزء لا يتجزأ من جدول أعمال لجنة التنمية الاجتماعية وبرنامج عملها المتعدد السنوات،

**وإذ يسلم** بأن الأسرة، باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع، مسؤولة في المقام الأول عن تربية الأطفال وحمايتهم، وبضرورة أن ينشأ الأطفال في بيئة أسرية وفي جو تسوده السعادة والمحبة والتفاهم من أجل تنمية شخصيتهم على نحو كامل ومتوازن،

**وإذ يشدد** على ضرورة تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز جميع الأسر ودعمها، وإذ يسلم بأن المساواة بين المرأة والرجل واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أفراد الأسرة عاملان أساسيان لكفالة رفاه الأسرة والمجتمع بأسره، وإذ يلاحظ أهمية التوفيق بين العمل والحياة الأسرية مع التسليم بمبدأ تقاسم الوالدين المسؤولية عن تنشئة الطفل ونمائه،

**واقترعا منه** بأن المساواة بين الرجل والمرأة، ومشاركة المرأة على قدم المساواة في العمل، ومسؤولية الوالدين المشتركة، هي عناصر أساسية في السياسة العامة المعنية بالأسرة،

**وإذ يسلم** بأن الأهداف العامة للسنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها لا تزال توجه الجهود الوطنية والدولية الساعية إلى تحسين رفاه الأسرة في جميع أنحاء العالم، ومعالجة القضايا المستجدة التي تؤثر على الأسرة،

**وإذ يلاحظ أيضا** أهمية تصميم سياسات تركز على الأسرة وتنفيذها ورصدها، خاصة في مجالات القضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة والعمل الكريم وكفالة التوازن بين العمل والأسرة والإدماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال،

وإذ **يسلم** بأن الأسرة يمكن أن تسهم في القضاء على الفقر والجوع وتحقيق أهداف تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحد من وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض،

وإذ **يلحظ** أن الأسر المعيشية التي يرأسها شخص واحد والأسر المعيشية التي يعيّلها أطفال، والأسر المعيشية المتداخلة الأجيال والتي تقوم على جيل واحد، معرضة بشكل خاص للفقر والإقصاء الاجتماعي،

وإذ **يقر** بأن الأسرة تقوم بدور رئيسي في التنمية الاجتماعية، وأنه ينبغي تعزيزها بوصفها كذلك، مع إيلاء الاهتمام إلى الحقوق والقدرات والمسؤوليات المنوطة بأعضائها،

وإذ **يلحظ** الدور النشط الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي في المسائل المتصلة بالأسرة، خاصة في مجالي البحث والإعلام، بما في ذلك تجميع البيانات وتحليلها ونشرها،

وإذ **يشدد** على أن من الضروري زيادة تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بالأسرة لكي تسهم إسهاما كاملا في التنفيذ الفعال لأهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها،

و**اقتناعا** منه بأن هيئات المجتمع المدني، ومن بينها المؤسسات البحثية والأكاديمية، لها دور جوهري في الدعوة إلى إرساء السياسات المتعلقة بالأسرة وبناء القدرات في هذا المجال والنهوض بذلك وإجراء البحوث ووضع السياسات فيه، وتقييم تلك السياسات، حسب الاقتضاء،

وإذ **يشير** إلى أن الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة سيتم الاحتفال بها خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة،

١ - **يرحب** بتقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها في عام ٢٠١٤<sup>(١)</sup> والتوصيات الواردة فيه؛

٢ - **يشير** إلى دعوته جميع الدول إلى النظر إلى عام ٢٠١٤ باعتباره سنة مستهدفة ستتخذ جهود ملموسة انطلاقا منها لتحسين رفاه الأسرة عن طريق تنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج وطنية فعالة؛

(١) A/69/61-E/2014/4.

- ٣ - يشجع الحكومات على بذل كل ما في وسعها لتنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها ودمج منظور أسري في صنع السياسات الوطنية؛
- ٤ - يحث الدول الأعضاء على إيلاء الاعتبار الواجب للدعوة إلى وضع السياسات المتعلقة بالأسرة في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- ٥ - يدعو الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكذلك الأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة أن تأخذ في الاعتبار الدور الذي تضطلع به الأسرة، بوصفها أحد المساهمين في التنمية المستدامة، والحاجة إلى تعزيز وضع السياسات المتعلقة بالأسرة، في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في المستقبل؛
- ٦ - يشجع الدول الأعضاء على أن تأخذ في الاعتبار حلقة النقاش التي نظمت للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة في الدورة الثانية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية من أجل توجيه مداولاته المقبلة بشأن المسائل المتعلقة بالأسرة، بهدف إنشاء عمليات المتابعة المناسبة لتوجيه وضع السياسات الوطنية؛
- ٧ - يشجع أيضاً الدول الأعضاء على تعزيز أو، إذا لزم الأمر، إنشاء الوكالات الوطنية أو الهيئات الحكومية ذات الصلة المسؤولة عن تنفيذ ورصد سياسات الأسرة والبحث في تأثير السياسات الاجتماعية على الأسرة وأفرادها؛
- ٨ - يشجع كذلك الدول الأعضاء على مواصلة جهودها الرامية إلى وضع سياسات مناسبة لمعالجة فقر الأسر، والإقصاء الاجتماعي، والتوازن بين العمل والأسرة، والتضامن بين الأجيال، وعلى تبادل الممارسات السليمة في تلك المجالات؛
- ٩ - يشجع الحكومات، وكيانات الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، على تشجيع وتعزيز تمكين الأسرة من خلال السياسات والبرامج الملائمة التي تركز على الأسرة؛
- ١٠ - يشجع أيضاً الدول الأعضاء على اتباع سبل فعالة للحد من فقر الأسر والحيلولة دون انتقال الفقر من جيل إلى جيل عن طريق توفير استحقاقات هدفها فائدة الأسر وتدابير الحماية الاجتماعية، مثل المعاشات التقاعدية لكبار السن، والتحويلات النقدية، والمساعدات السكنية، واستحقاقات الأطفال، والتخفيضات الضريبية؛

١١ - يشجع كذلك الدول الأعضاء على تعزيز سياسات الأسرة دعماً للتوازن بين العمل والأسرة وتعزيز أحكام مرنة لمنح إجازة الوالدية، ومد نطاق ترتيبات العمل المرنة للموظفين ذوي المسؤوليات الأسرية، بما في ذلك إتاحة فرص العمل بعض الوقت والترتيبات المرنة لهذا الغرض، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بسبل منها القضاء على التمييز ضد الرجال والنساء ذوي المسؤوليات الأسرية، وتعزيز مشاركة الوالدين وتحمل المسؤوليات، ودعم مجموعة واسعة من الترتيبات الجيدة المتعلقة برعاية الأطفال، ويلاحظ في الوقت ذاته أهمية التوفيق بين العمل والحياة الأسرية ويسلم بمبدأ تحمل الوالدين كليهما مسؤوليات مشتركة عن تربية الطفل ونمائه؛

١٢ - يشجع الدول الأعضاء على الاستثمار في البرامج المشتركة بين الأجيال من أجل مساعدة الأسر على تحمل مسؤولياتها في مجال تقديم الرعاية، بما في ذلك مسؤوليات تقديم الرعاية لأفراد الأسرة من جميع الأعمار، وتيسير التبادل والدعم فيما بين الأجيال من خلال جملة أمور منها توفير مخططات للحماية الاجتماعية، بما في ذلك المعاشات التقاعدية والاستثمار في المرافق التي تضم أجيالاً مختلفة، وبرامج التطوع لمصلحة الشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وبرامج التوجيه وتقاسم العمل؛

١٣ - يشجع أيضاً الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية لمنع العنف في إطار الأسرة ككل، بما يشمل إساءة معاملة الأطفال، وإساءة معاملة المسنين، والعنف العائلي، ومن ثم تعزيز رفاه جميع أفرادها؛

١٤ - يوصي وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، بما فيها اللجان الإقليمية، بالعمل على نحو وثيق ومنسق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة فيما يخص المسائل المتعلقة بالأسرة، ويدعو المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية والأكاديمية المعنية إلى القيام بذلك؛

١٥ - يشجع الدول الأعضاء على النظر في إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، حسب الاقتضاء، بما يدعم وضع السياسات والبرامج التي تركز على الأسرة؛

١٦ - يشجع أيضاً الحكومات على دعم صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأنشطة الأسرية لتمكين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من مواصلة أنشطة البحوث وتقديم المساعدة إلى البلدان، بناء على طلبها؛

١٧ - يشجع كذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مواصلة التعاون مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، في حدود الموارد المتاحة، في تعزيز القدرات الوطنية عن طريق تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها؛

١٨ - يدعو الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، إلى مواصلة تقديم المعلومات عن أنشطتها المنفذة دعماً لأهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها، وإلى تبادل الممارسات الجيدة والبيانات بشأن إعداد سياسات الأسرة التي ستدرج في تقارير الأمين العام ذات الصلة.